

الصيرفة الاسلامية في القطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2010-2019

Islamic Banking in the Egyptian banking sector during the period 2010-2019

فطيمة عيش¹، يوسف بوعيشاوي²¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، fatialliche2016@gmail.com² جامعة البويرة (الجزائر)، bouaichaoui.youcef91@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/10

تاريخ القبول: 2020/07/25

تاريخ النشر: 2020/08/15

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الاسلامية من مختلف جوانبها، وإبراز الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة بالنسبة للقطاع المصرفي بصفة عامة والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في واحدة من أول الدول التي نادت بتطبيق الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، وكذلك معرفة أهم التحديات المعيقة لتطور المصارف الاسلامية بمصر، وفي الأخير إعطاء نظرة مستقبلية لهذه المصارف، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن تطوير الصيرفة الاسلامية في مصر وتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محدد تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، القطاع المصرفي، المعوقات والآفاق.

تصنيفات JEL: G21،G20

Abstract:

Through This study, we try to shed light on the nature of Islamic Banking in its various aspects, and highlight the large and effective role That This Banking plays recently in relation to the Banking sector in general and the Banking system in particular, and This study came to provide a realistic view of the development of the Banking industry in One of the first countries That advocated the application of Islamic Banking worldwide, as well as knowledge

of the Most important challenges to the development of Islamic Banks in Egypt. And in the end give a future view to these banks. Among the Most important results we reached: The development of Islamic banking in Egypt. And achieving more successes should be able to overcome the challenges facing their growth, chief among them the absence of specific laws regulating the work of Islamic Banks through the Central Bank of Egypt, and the absence of a central legal authority in the central Bank that monitors the activities of Islamic Banking. And relying on the traditional Banking simulation theory in the innovation and development of products and services.

Keywords: Islamic Banking, Banking Sector, Constraints and Prospects.

JEL Classification Codes : G20, G21

1. مقدمة :

تعد الصيرفة الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي في الدول التي تعمل فيها، وعلى الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنة بتجربة المصارف التجارية، والمصرف الإسلامي ليست وظيفة اقتصادية بالمعنى الضيق بل هو يسعى لتحقيق وتعميم مقومات روحية واجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان لهذا فإن تحقيق الربح بالنسبة للمصرف الإسلامي هو النهوض بالمجتمع من هنا جاء المصرف الإسلامي ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمالية والمصرفية وذلك بنفس الوقت، فقد استطاعت هذه المصارف أن تحقق تطوراً ونجاحات سواء كان على الصعيد الإقليمي أو العالمي، فقد بلغت عدد المصارف الإسلامية في العالم 800 مؤسسة مصرفية بحلول عام 2015.

إن التطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للمصارف التقليدية لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظراً لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أدت الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول العربية ولاسيما البترولية منها إلى المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي، وذلك عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات تختلف باختلاف الدول وتراعي الظروف السائدة في البلاد.

وأمام هذا النجاح التي تحققة الصيرفة الاسلامية في العالم، جاءت هذه الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية الاسلامية في واحدة من أول الدول التي نادى بتطبيق الصيرفة الاسلامية على مستوى العالم والمتمثلة في جمهورية مصر.

الإشكالية: وعلى ضوء ما تقدم فإن جوهر إشكالية بحثنا تتبلور في الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هو واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في مصر، وما هو دورها في تفعيل نشاط القطاع المصرفي

المصري؟ وما هي التحديات التي تعرقل انتشار هذه المصارف في مصر؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالصيرفة الاسلامية؟ وما الهدف من إنشائها؟

- ما هو واقع الصيرفة الاسلامية في مصر؟

- ما هي المعوقات التي تواجه عمل الصيرفة الاسلامية؟

- ما هي الآفاق المستقبلية للصيرفة الاسلامية في مصر؟

الفرضيات:

تستند الدراسة على افتراض أساسي وهو: أن الصيرفة الإسلامية لها دور فعال في تفعيل وتطوير

القطاع المصرفي المصري، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الصيرفة الإسلامية من مختلف جوانبها من

حيث: المفهوم وخلفية التأسيس، وإبراز الدور الكبير والفعال الذي تؤديه هذه الصيرفة في الآونة الأخيرة،

وأنها تشكل إضافة نوعية للقطاع المصرفي بصفة عامة، والنظام المصرفي المصري بصفة خاصة، وجاءت هذه

الدراسة لتقديم نظرة واقعية لتطور الصناعة المصرفية في مصر.

منهجية الدراسة: من أجل معالجة موضوع البحث من جوانبه المختلفة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية

العامة والتساؤلات الفرعية اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع

على البحوث النظرية لبناء الإطار النظري للدراسة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات

وتحليلها خلال الفترة المدروسة.

هيكل الدراسة: يشمل هيكل البحث على ثلاث محاور هي:

- أولاً: مدخل للصيرفة الإسلامية؛
- ثانياً: واقع الصيرفة الإسلامية في مصر؛
- ثالثاً: معوقات وآفاق الصيرفة الإسلامية في مصر؛

2. مدخل للصيرفة الإسلامية

في سبل تحقيق قيم تربوية وأخلاقية واجتماعية نبيلة لصالح الفرد والمجتمع الإسلامي، وتماشياً مع القيم السمحة التي يدعوا إليها ديننا الحنيف، ظهرت إلى الوجود في منتصف السبعينات من القرن الماضي كيانات مصرفية تقدم خدمات مالية ومصرفية شاملة ومتنوعة، قائمة على أساس الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ومنها عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً في جميع تعاملاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المجتمع الإسلامي، وقد اصطلح على تسمية هذه الكيانات بالمصارف الإسلامية.

1.2. مفهوم المصرف الإسلامي:

تعددت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية ومن أهمها ما يلي:

- تُعرف المصارف الإسلامية "بأنها مؤسسة مالية اقتصادية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار الشريعة الإسلامية (الشيخ، 2011؛ صفحة 11) بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية" (العززي، 2012، صفحة 11)
- المصرف الإسلامي "هو مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتنب التعامل بالفوائد الربوية ووصفه تعاملًا محرماً شرعاً، ومن هنا فإن الوصف الإسلامي للمصرف الإسلامي أو لبيت التمويل إنما يستهدف إلى بيان هوية الالتزام المقررة في أسلوب التعامل الذي يسير عليه المصرف في علاقته مع الناس سواء كان من المودعين أو الممولين المستثمرين". (آخرون، 2013، صفحة 308)

- كما عرفت أيضاً أنها "مؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات استثمارية وبنكية لعملائها، لها طابعها العقائدي، ومسيرتها العملية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء

بالمستوى المعيشي وبلوغ الكفاية للمجتمع الإسلامي. فالبنك الإسلامي أداة لحفظ الأموال وتنميتها كمؤسسة إسلامية تتشابه فيها مصالح الناس. من خلال العملية الاقتصادية التي لا تتم إلا بقدرات المجتمع ومستوى العلاقة بينه وبين البنك. فالموديعون يقدمون الأموال للبنك الإسلامي بقصد الربح من خلال نشاطاته وأعماله وذلك على أساس المضاربة والصبيغ الأخرى المختلفة. (فطوم، 2017، صفحة 265)

-المصرف الإسلامي " هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. (محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، 2007، صفحة 42)

لذا يمكن القول بأن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2. نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت ص 42 عام 1963م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974 م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي

عام 1977م، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997. والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوته على الأنظمة الاقتصادية السائدة. (محمد حسين الوادي و حسين محمد سمحان، 2007، صفحة 43)

وقد توالى بعد ذلك انتشار المصارف الإسلامية وانتشارها عبر العالم-وخاصة في الدول العربية والإسلامية- حيث بلغ عددها سنة 2014 أكثر من 700 مؤسسة مالية إسلامية تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 منها في دول الخليج العربي، و100 في الدول العربية الأخرى، ويبلغ مجموع عملاء المصارف الإسلامية حول العالم حوالي 38 مليون عميل بحلول سنة 2020، ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية الصادر عن مجموعة Ey* (أرنست ويونغ)، فإن هناك 22 مصرفا في العالم تجاوز رأسماله المليار دولار، في تجاوزت أرباح المصارف الإسلامية في دول الخليج العربي 12 مليار للمرة الأولى في عام 2014، مع توقعات باستمرار نمو هذا القطاع في السنوات المقبلة. (بن عيسى بن علي و قرش عبد القادر، 2017، صفحة 263)

ولقد مرت مسيرة المصارف الإسلامية بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيما يلي:

-مرحلة الأفكار والنظريات: ظهرت هذه المرحلة في بداية القرن العشرين وذلك بعد أن أفتت المجمع الفقهية بجرمة الفوائد المصرفية التقليدية واعتبارها من الربا، فظهرت نظريات وأفكار نادى بها عددا من علماء الأمة الإسلامية لتأسيس كيان مصرفي يقوم على أساس غير ربوي. (خليل عبد القادر وسارة مولاي مصطفى، 2016، صفحة 06)

-مرحلة التجربة وبداية التطبيق: تعود بداية هذه المرحلة إلى السبعينيات من القرن من الماضي حيث انطلقت مسيرة المصارف الإسلامية بتأسيس عدد منها مثل: بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية

والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة وبنك فيصل الإسلامي بمصر وبيت التمويل الكويتي بدولة الكويت... الخ، وفي هذه المرحلة نجحت هذه المصارف في وضع أسس تطبيقية للصيرفة الإسلامية تقوم على الأساليب الإسلامية كالمراجحة والمشاركة والمضاربة كما نجحت في جذب أعداد كبيرة من العملاء في وقت قياسي. (خليل عبد القادر وسارة مولاي مصطفى، 2016، صفحة 06)

-مرحلة التطور والانتشار الدولي: خلال عقد التسعينات تولد لدى العاملين والمتعاملين مع البنوك الاسلامية شعور قوي بقدرة التجربة على المنافسة والاستمرار وتلبية احتياجات المتعاملين، وبدأت بعض البنوك الاسلامية بتطوير أدوات ومنتجات جديدة خارج إطار المراجحة التقليدي الذي بقيت البنوك الإسلامية تدور في فلكه، وبدأنا نرى صيغ تمويلية جديدة مثل الإجارة والاستصناع والسلم وبدأت بعض البنوك تفقد عمليات تمويل مجمعة بصيغ إسلامية وأخرى تؤسس صناديق استثمارية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية. (وآخرون، 2013، صفحة 313)

-مرحلة التوسع والعولمة: تمتد هذه المرحلة من التسعينات وحتى هذه الفترة وقد اتسمت هذه المرحلة بالعمق والتجديد محدثة نقلة نوعية في مفهوم ومهام العمل المصرفي الإسلامي ومن سمات هذه المرحلة: (خليل عبد القادر و سارة مولاي مصطفى، 2016، الصفحات 6-7)

- تطوير الآليات المصرفية وابتكار أدوات جديدة؛
- اندماج عدد من المصارف الإسلامية فيما بينها؛
- التفاعل والتحاور مع الهيئات المصرفية العالمية والمصارف المركزية؛
- ظهور المنظمات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية والمجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين بجانب مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا؛
- افتتاح فروعاً للمعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية؛

-مرحلة المراجعة لعمل المصارف الإسلامية (التقييم والتصحيح): (من سنة 2000-إلى يومنا هذا)

وتتميز هذه المرحلة بظهور انتقادات علنية كثيرة ومتنوعة ومن جهات متعددة، رسمية، أكاديمية، تطبيقية، لعمل وأداء المصارف الإسلامية، سواء من حيث المنتجات والصوريات الموجودة في عدد منها، أو من جهة الهيئات الشرعية وضعف دورها الحقيقي، أو عدم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الكثير من طموحات وآمال أفراد الأمة الإسلامية، كما أن جل هذه الانتقادات لم تتطرق للبدايل الممكنة ووسائل التطوير والعلاج، وإنما اكتفى بالنقد واللوم، والبعض منها انطلق من منطلقات شخصية أو تنافسية.

كما تتميز هذه المرحلة أيضا بالاهتمام بالتمويل الإسلامي على المستوى العالمي وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008. (الباحوث، 1437 هـ، صفحة 93)

3.2. خصائص وقواعد الصيرفة الإسلامية

يمكن تلخيص قواعد الصيرفة الإسلامية كالاتي: (موساوي، 2019، الصفحات 762-763)

- قاعدة الشريعة: وتستند إلى العقيدة، الأخلاق، والفقه.
- قاعدة استبعاد المعاملات المحرمة: كالربا، الغرر، والظلم.
- قاعدة خصائص العقود المالية: الإباحة، الإرادة، والتراضي.
- قاعدة الوساطة: الوساطة الاستثمارية، الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، والغنم بالغرم.
- قاعدة التمييز بين مكونات العائد: الربح، الاجر، والرسوم.

كما تعمل خصائص الصيرفة الإسلامية على:

- تعدد أشكال الاستثمار والتمويل في كل المجالات العقارية والصناعية والتجارية والزراعية وغيرها؛
- تشجيع الاستثمار وتحريم الاكتناز، والعمل على جذب المدخرات عوض توظيفها والعمل على توظيفها بالربا في المصارف التقليدية الربوية؛
- توظيف المال في مساره الصحيح، بالتركيز على تمويل مشروعات الاقتصاد الحقيقي والابتعاد عن النقدي الرمزي الذي تسبب تفاقم المديونيات ووقوع الاضطرابات والأزمات؛

- تحقيق التكافل الاجتماعي بإعادة استخدام بعض عوائدها في التكفل ببعض الفئات الاجتماعية الضعيفة؛

3. واقع الصيرفة الاسلامية في مصر

1.3 منتجات المصارف الاسلامية بالقطاع المصرفي المصري:

تقدم المصارف الاسلامية المصرية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية من خلال شبكة الفروع المتوفرة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية والمتمثلة في (سليمان؛ ص13؛ 14)

1.1.3. التموليات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

التجزئة المصرفية: تقدم المصارف الاسلامية المصرفية التمويل للعملاء الأفراد من خلال صيغتي المراجعة والإجارة لتمويل الخدمات التعليمية (الجامعة الخاصة-المدارس الأجنبية)، وتمويل الزواج، وتمويل الخدمات العلاجية، وتمويل الرحلات السياحية (عمره، حج...)، وتمويل اشتراك النوادي، وتمويل شراء السيارات الجديدة والسيارات المستعملة، وتمويل السلعة المعمرة والأثاث المنزلي، وتشطيب الوحدات السكنية، وتمويل العيادات والمعامل الطبية ومعامل الأسنان. بالإضافة لإصدار بطاقات الائتمانية من خلال صيغتي المراجعة والقرض الحسن.

الشركات: تقوم المصارف الإسلامية بتقديم التمويل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال صيغ المراجعة والمضاربة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وقد ساهمت المصارف الاسلامية في تمويل العديد من المشروعات في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الاتصالات، وقطاع النقل الجوي والمطارات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية، وقطاع الصناعات التصديرية، وقطاع الصناعة، وقطاع السياحة، وقطاع البترول، قطاع الكهرباء، ومن أبرز المشروعات التي تم تمويلها بناء مصنع حديد المصريين بصيغة الاستصناع من خلال التمويل المشترك بين مجموعة من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية. وهناك مصارف إسلامية تقدم التمويل للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر تتم من خلال البرامج الجاهزة بصيغة المراجعة.

الودائع والشهادات: تقدم المصارف الإسلامية المصرفية مجموعة متنوعة من الأوعية الادخارية ذات العائد المتغير بناء على صيغة المضاربة ومن أهم الأوعية الادخارية الحسابات الجارية (بدون عائد) ، الحسابات الاستثمارية، حسابات التوفير، الشهادات بمختلف آجالها لمدة سنة و3 سنوات و5 سنوات و7 سنوات. **الخدمات المصرفية:** تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية كإصدار دفاتر الشيكات، بطاقات السحب، الشيكات المصرفية، والانتزنت البنكي، بطاقات الانترنت المدفوعة مقدماً، والحوالات،...

وتساهم المصارف الإسلامية في دعم عمليات التجارة الدولية من خلال خدمات التحويلات الخارجية، وخطابات الضمان بمختلف أنواعها، والتحصيلات المستندية، والاعتمادات المستندية.

صناديق الاستثمار: يقدر إجمالي رأس مال صناديق الاستثمار الإسلامية في مصر حوالي 1.8 مليار جنيه مصري، ويبلغ عددهم 14 صندوق نشط، تمتلك البنوك 13 صندوق منهم وهناك صندوق آخر تملكه شركة نعيم مصر.

2.3. تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية

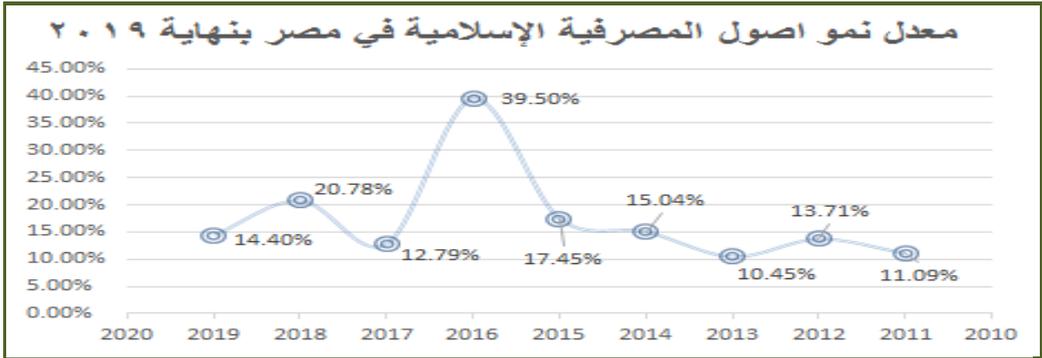
تمثل أصول المصارف الإسلامية بالكامل (مصرف أبو ظبي الإسلامي- بنك فيصل الإسلامي- بنك البركة) 4% من إجمالي قيمة أصول البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بعد استبعاد الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، حيث يقدر إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالكامل بالقطاع المصرفي 235 مليار جنيه مصري بنهاية 2019 بمعدل نمو قدره 14.4% بالمقارنة 205 مليار جنيه مصري لعام 2018، وقد بلغ معدل النمو لعام 2018 حوالي 20.8 بالمقارنة 170 مليار جنيه مصري بنهاية 2018. وبالنظر لمعدل نمو أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري 7.5% لعام 2019 مقارنة بمعدل نمو 11.2 لعام 2018. والشكل التالي يمثل أصول المصارف الإسلامية المصرية 2010-2019. (سليمان، صفحة 03)

الشكل رقم (01): يمثل تطور حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية 2010-2019



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2010-2019، مرجع سابق، ص3
ويتبين أن معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للأعوام 2019 و2018 أفضل من معدل نمو
أصول البنوك التقليدية بالقطاع المصرفي المصري بالكامل. وهو أفضل أيضا من معدل نمو إجمالي أصول
القطاع المصرفي المصري بالكامل متضمنا المصارف الإسلامية 7.8% لعام 2019 معدل مقارنة بمعدل نمو
12.9% لعام 2018. والشكل التالي يبين معدل نمو أصول المصرفية الاسلامية في مصر بنهاية 2019.

الشكل رقم (02): يمثل معدل نمو أصول المصرفية الإسلامية في مصر بنهاية 2019



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2010-2019، مرجع سابق، ص3 من خلال الجدول يلاحظ انخفاض معدل نمو أصول المصرفية الإسلامية لعام 2019 عن معدل نموها بالعام السابق 2018 بنسبة سالبة 6.4%. وهذا الانخفاض شمل القطاع المصرفي المصري بالكامل بنسبة سالبة أيضا قدرها 5.07% وهي نسبة متقاربة نوعا ما، ويرجع ذلك الانخفاض للظروف العالمية التي أثرت في الاقتصاد العالمي ومنها الحروب التجارية.

3.3. المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية:

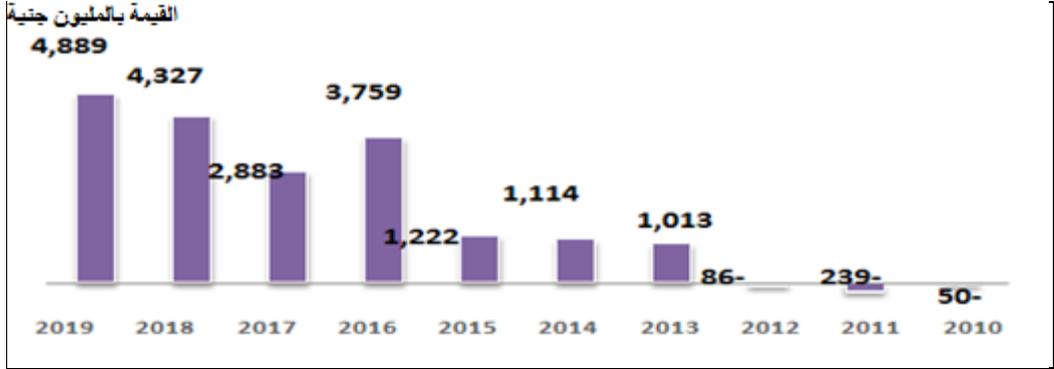
يساهم التمويل الإسلامي في تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية بنهاية 2018 حيث تمثل نسبة 11% من التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي، و 12,8% لقطاع التصدير، و 10,2% للتعددين والمهاجر، و 9% للأنشطة العقارية، و 8,4% للخدمات الغذائية، و 6,5% للقطاع الزراعي، و 6,4% لقطاع المياه والصرف الصحي، و 6% للتجزئة، و 4,3% للأنشطة المالية والتأمين، و 5,5% للطاقة والكهرباء، و 3,1% لأعمال التشييد والبناء، و 1,8% لقطاع الاتصالات والمعلومات، و 1,7% لقطاع النقل، و 0,9% لقطاع التعليم .

1.3.3. مؤشر الربحية: أظهرت مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية (بعد استبعاد البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية) نتائج إيجابية خلال العام 2018 وفقاً للإحصائيات الدولية الصادرة عن صناعة المالية الإسلامية الصادرة عن IFSB 2019 ، وقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ROE في المصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية 41% وهو ما يظهر كفاءةها وقدرتها في توليد

الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين مقارنة بمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية عالمياً 15,62% بنهاية 2018 (شوقي)

كما يوضح الشكل التالي تطور حجم ربحية المصارف الاسلامية المصرية خلال الفترة 2010-2019.

الشكل (03): تطور حجم ربحية المصارف الاسلامية المصرية خلال الفترة 2010-2019.



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2010-2019، مرجع سابق، ص 9
وقد بلغت ربحية المصارف الاسلامية بالكامل 9,4 مليار جنيه مصري بنهاية 2019 بزيادة قدرها 562 مليون جنيه مصري وبمعدل 13%، مقارنة 4.3 مليار جنيه مصري نهاية 2018 وبمعدل نمو 50% مقارنة 2.8 مليار جنيه مصري للعام 2018 إلا إن معدل ربحية نمو الربحية للمصارف الاسلامية انخفض بنسبة (23.3%) بنهاية عام 2018 حيث كانت ربحية المصارف الاسلامية 3.7 مليار جنيه مصري 2017 مسجلة انخفاض قدره 876 مليون جنيه مصري، وقد ارتفع معدل نمو ربحية المصارف بزيادة كبيرة ليصل إلى 207.6% للعام 2016 مقارنة 1.2 مليار جنيه عام 2015، ومن خلال هذا الشكل يوضح معدل نمو ربحية المصارف الاسلامية المصرفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): معدل نمو ربحية المصارف الاسلامية بنهاية 2019.



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2010-2019، مرجع سابق، ص 10
 وقد حققت المصارف الإسلامية خلال الأعوام 2010، 2011، 2012 صافي خسارة قدرها 50 مليون جنيه و 230 مليون جنيه، و 26 مليون جنيه على التوالي ويرجع ذلك لتحقيق مصرف أبو ظبي الإسلامي صافي خسارة قدرها 510 مليون جنيه، و 521 مليون جنيه، و 845 مليون جنيه خلال الأعوام 2010، و 2011 و 2012 على التوالي ومقابل صافي ربحية لبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك البركة قدرها 460 مليون، و 322 مليون جنيه خلال الأعوام 2010، 2011، 2012 على التوالي وهو ما أدى على تآكل ربحية المصارف الإسلامية بالكامل والوصول لخسائر إجمالية.

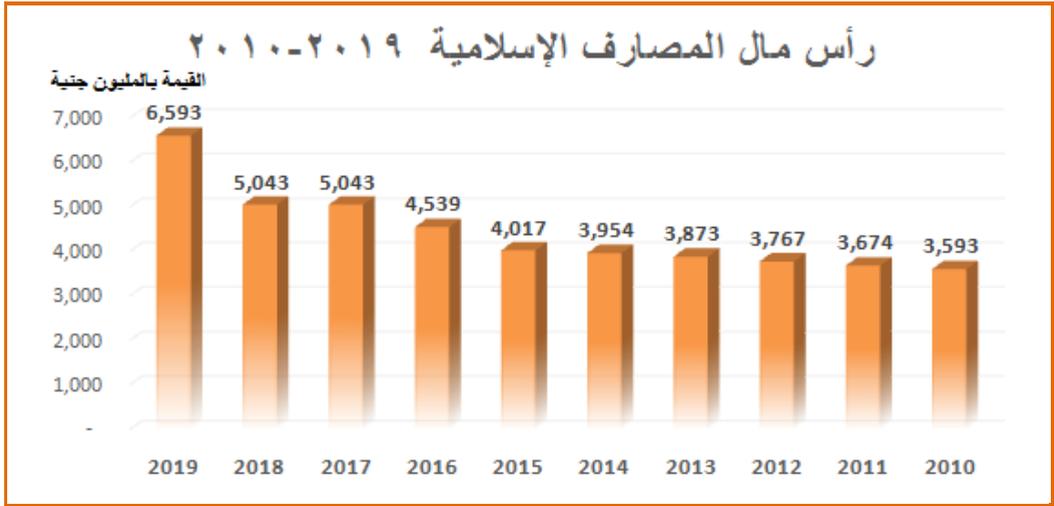
2.3.3. متوسط العائد على الأصول ROA: بلغ متوسط العائد على الأصول ROA في المصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية حوالي 2,86% مقارنة بمتوسط العائد على الأصول على مستوى المصارف الإسلامية في العالم 1,86% بنهاية عام 2018 ما يظهر مدى كفاءة المصارف الإسلامية في جمهورية مصر العربية في إدارتها لأصولها لتحقيق الأرباح. (شوقي)

3.3.3. الرافعة المالية: وبالنسبة للرافعة المالية والتي تعمل كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر لكي تساهم في بناء معدل رافعة مالية آمن على مستوى النظام المصرفي بالكامل وفقاً لتعرف الجهات الرقابية. وتمثل نسبة الرافعة المالية (3% الشريحة الأولى / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية) كحد أدنى، وبتحليل

نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نجد أنها تصل إلى 6,53% بنهاية عام 2018 و 5,87 بنهاية عام 2017(شوقي).

4.3.3. نسبة كفاية رأس المال: لقد سجل متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نسبة 15,9% (وهو أعلى النسبة المحددة من السلطات الرقابية الدولية 10,5% بنهاية 2018) مقارنة 14,65% بنهاية عام 2017 مقارنة 11,42% بنهاية عام 2016، وقد سجلت الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية نسبة 12,01% بنهاية عام 2018 مقارنة 10,56% بنهاية عام 2017، و 10,66% بنهاية عام 2016 والذي يظهر نسبة أكبر من النسب المحددة من السلطات الرقابية الدولية وتمثل نسب أعلى من متوسط نسبة كفاية رأس المال والشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال خلال صناعة المصرفية الإسلامية 12,3% و 10,7% على التوالي لعام 2018 ويرجع ذلك على وجه الخصوص للتدهور المستمر في نسب كفاية رأس المال بدولة إيران.(شوقي). حيث بلغ رأس مال المصارف الاسلامية بالكامل 6.6 مليار جنيه مصري بنهاية 2019 وقد بلغ معدل نمو رأس مال المصارف الاسلامية 30.7% بزيادة قدرها 1.5 مليار جنيه مصري بالمقارنة 5.04 جنيه مصري بنهاية عام 2018 وبمعدل نمو صفر% و 11% بعام 2017، وترجع الزيادة الملحوظة في رأس مال المصارف الاسلامية في 2019 لقيام بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة بزيادة رأسمالهما المدفوع وذلك وفقا للتعديلات الجديدة بقانون البنك المركزي المصري الأخير. والشكل التالي يبين تطور حجم رأس مال المصارف الإسلامية 2010-2019. (سليمان، صفحة 08)

الشكل رقم (05): يمثل حجم تطور رأس مال المصارف الاسلامية 2010-2019



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2010-2019، مرجع سابق، ص8 ويمثل رأس مال المصارف الإسلامية 23 % من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية عام 2019 والذي يقدر 156 مليار جنيه مصري، ويمثل 3.3 من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي المصري بنهاية عام 2018 والذي يقدر 151 مليار جنيه، ويمثل 3.5 % من إجمالي رأس مال البنوك بالقطاع المصرفي المصري بنهاية عام 2017 والذي يقدر 141 مليار جنيه مصري، و3.9 بنهاية عام 2016 والذي يقدر 114 مليار جنيه مصري.

5.3.3. السيولة: وبالنسبة للسيولة فما زالت السيولة تشكل قلق بين العديد من الدول التي تمتلك أصول المصرفية الإسلامية، حيث تحتفظ بعض هذه الدول بكميات كبيرة من السيولة المستحقة لعدم وجود أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة، وغيرها التي تواجه نقص في السيولة المستحقة لضغوط الاقتصاد الكلي ومعدلات التضخم العالية والتوقعات الاقتصادية السلبية نحو زيادة سحب الودائع، وقد ارتفعت نسبة الأصول السائلة بالمصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية (نسبة الأصول السائلة = الأصول السائلة / إجمالي الأصول) لتصل لأعلى مستوياتها لتصل إلى 70 % بنهاية عام 2018 مقارنة بالأعوام السابقة، وبالمقارنة للمصارف الإسلامية على مستوى العالم تليها المصارف الإسلامية في أفغانستان حوالي 48% وتركياً 45% والأردن وباكستان بنسبة تقدر حوالي 33. % (شوقي)

4. معوقات وآفاق الصيرفة الاسلامية في مصر

1.4. أهم معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في مصر:

لكي تعزز المصارف الإسلامية المصرية مكانتها في السوق المصري ولتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية على حذر من التحديات والمتغيرات الجديدة التي تشكلها الهياكل السوقية الآخذة في التطور على المستوى المحلي والدولي، ومن أهم التحديات العالمية في السوق المصري التطورات الحاصلة في التقنية المالية، وزيادة أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية. والعمل على إيجاد الحلول للمعوقات الداخلية لتوسيع وانتشار المصارف الإسلامية في مصر وتمثل أهم المعوقات الداخلية التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر بي: (سليمان، صفحة 16):

- عدم وجود قوانين محددة تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري؛
- دعم التأهيل العلمي والعملية للكوادر البشرية المؤهلة لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية في مصر؛
- قلة الهيئات والجهات التدريبية للصيرفة الإسلامية في السوق المصري؛
- ضعف حجم الدعاية ونشر الوعي المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في السوق المصري؛
- عدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي ترأب أعمال المصارف الإسلامية؛
- اعتماد بعض المصارف الإسلامية على نظرية المحاكاة في تقديم المنتجات والخدمات للبنوك التقليدية وعدم السعي نحو ابتكار منتجات معاصرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- عدم نشر البنوك التقليدية التي تمتلك في فروع إسلامية والمتمثلة في 10 بنوك لقوائم مالية منفصلة لفروعها الإسلامية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

وتحتاج المصرفية الإسلامية في مصر إلى تكاتف كافة الباحثين والمهنيين لدعم تطبيق الصيرفة الإسلامية وتطوير منتجاتها ونظم التطبيق لكي تكون مواكبة للتطورات المعاصرة ومواجهة التحديات التي تحجم من نمو المصرفية الإسلامية، ويمكن من خلال تطبيقات الشمول المالي التغلب على بعض المعوقات والتحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر. وهناك تحدي جديد أصاب كافة الدول والقطاعات الاقتصادية

يتمثل في فيروس كورونا والذي قد يؤدي إلى التأثير السلبي في معدل نمو المصارف الإسلامية والبنوك بالقطاع المصرفي خلال النصف الأول من العام 2020.

2.4. نظرة مستقبلية لحجم الصناعة المصرفية الإسلامية في مصر:

في ضوء التطورات التي شهدتها صناعة المصرفية الإسلامية والتي ظهرت من خلال توجه الحكومة المصرية في الاهتمام بأحد أهم الأدوات التمويلية والمتمثلة في الصكوك من خلال (سليمان، صفحة 17):
- صدور تعديلات قانون سوق رأس المال رقم 17 لعام 2018 ولائحته التنفيذية والتي ستدعم تطبيق صكوك الشركات.

- مشروع قانون الصكوك السيادية بنهاية عام 2019 والتي ستدعم تطبيق الصكوك السيادية بغرض تمويل الموازنة العامة.

فإنه من المتوقع مع بداية إصدار الصكوك خلال عام 2020 التوسع في نشاط عمل المصارف الإسلامية وزيادة في حصتها السوقية بالسوق المصرفي المصري من حيث الودائع والتمويلات وعدد الفروع والمتعاملين، حيث يظهر دور المصارف الإسلامية من خلال عملية إصدار الصكوك كمنظم إصدار حيث سيقوم البنك بإدارة وتنظيم الإصدار والترويج للصكوك أو كوكيل للسداد من خلال تنسيق سداد الصكوك وأداء قيمتها في نهاية المدة للمالكينها.

كما أنه في ضوء توجه الحكومة المصرفية في رقمنة الخدمات وتطبيق الشمول المالي فمن المتوقع أن تساهم في زيادة حجم الصيرفة الإسلامية في مصر، ويجب على المصارف الإسلامية اقتناص هذه الفرصة واستغلالها بالشكل الأمثل لدعم التوسع في انتشار الصيرفة الإسلامية في مصر.

5. الخلاصة وأهم النتائج:

لقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والمقترحات يمكن إبراز أهمها:

✓ المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقاء ونمو المصرف وقد أخذت هذه المصارف بالازدياد وبشكل كبير في مختلف أنحاء العالم.

✓ يتضح مما سبق ايجابية مؤشرات المصارف الإسلامية العاملة بجمهورية مصر العربية على مستوى المصارف الإسلامية عالمياً وقدرتها على تعزيز مكانتها في السوق المصرفي المصري ويرجع ذلك لصلابة ومتانة القطاع المصرفي المصري، والهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية والتي تقدم الرأي والدعم لها لتقديم الخدمات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية،

✓ لتحقيق المزيد من النجاحات يجب أن تكون المصارف الإسلامية قادرة على التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه نموها وعلى رأسها عدم وجود قوانين محدد تنظم عمل المصارف الإسلامية من خلال البنك المركزي المصري، وعدم وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، والاعتماد على نظرية المحاكاة للمصرفية التقليدية في ابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، وعدم تأهيل الكوادر البشرية بشكل علمي ومهني لدعم وتطوير المصارف الإسلامية في مصر.

✓ رقمنة الخدمات وتطبيق الشمول المالي فمن المتوقع أن تساهم في زيادة حجم الصيرفة الاسلامية التغلب على بعض المعوقات والتحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر، ويجب على المصارف الاسلامية اقتناص هذه الفرصة واستغلالها بالشكل الأمثل لدعم التوسع في انتشار الصيرفة الاسلامية في مصر.

المراجع

1. الباحث، ع. ا. (1437). هـ. نحو تقييم متوازن لمسيرة المصارف الاسلامية بمجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 93، 44.
2. العززي، ش. أ. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
3. بن عيسى بن عليّة & قرش عبد القادر. (2017)، الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر- مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-، مجلة دفاتر اقتصادية(جامعة زيان عاشور الجلفة)، المجلد 9، العدد1، ص 263

4. خليل عبد القادر & سارة مولاي مصطفى. (2016, 12 1). الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل نشاط القطاع المصرفي الجزائري: التحديات والأفاق. الملتقى العلمي الوطني الخامس: دور البنوك الإسلامية في تعبئة الإذخارات النقدية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع...وأفاق بالمدينة، ص06
5. سليمان أحمد شوقي (s.d.). تطور المصرفية الإسلامية في مصر 2019-2010، المصرفية الإسلامية دراسات في المحاسبة والإدارة، مقال منشور على الموقع: .
<https://kenanaonline.com/users/ahmed0shawky>
6. شوقي، أ. (s.d.). أحمد شوقي، المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية المصرية ضمن الأفضل على مستوى العالم، مقال منشور على الموقع:
<https://kenanaonline.com/users/ahmed0shawky/posts/1063479>
7. حوحو فطوم. (2017). تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (الوادي، الجزائر). 265،
8. محمود حسين الوادي & حسين محمد سمحان. (2007). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. موساوي سليم. (2019). تبني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض اسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-تسنطينة الجزائر-المجلد 33، العدد. 762-763، 01
10. بلعزوز بن علي وآخرون. (2013). إدارة المخاطر إدارة المخاطر المشتقات المالية لهندسة المالية. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
11. سمير رمضان الشيخ. (2011). المصرفية الإسلامية الميلاذ والنشأة والتطور (ورقة تشغيلية). صفحة 11.